لبنان

نظرة عامة

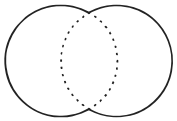

الشفافية:

22 /100

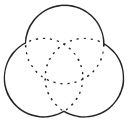

مشاركة الجمهور:

0 /100

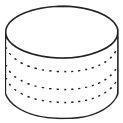

الرقابة على الموازنة:

28 /100

نبذة عن المسح

تنعكس القرارات المرتبطة بالموازنة العامة والضرائب والخدمات والديون على مختلف فئات المجتمع. لذلك، فإن حرص الحكومات على إتاحة المعلومات بشفافية، وتوفير قنوات فعّالة لمشاركة المواطنين في صنع هذه القرارات، يعزّز الثقة ويضمن توجيه الإنفاق العام بما يحقق المصلحة العامة ويخدم المواطنين.

إن مسح الموازنة المفتوحة هو أداة البحث الوحيدة في العالم التي تتميز بكونها مستقلة وقابلة للمقارنة وقائمة على الحقائق وتستخدم المعايير المتفق عليها دوليًا لتقييم إمكانية وصول الجمهور إلى معلومات موازنة الحكومة المركزية؛ والفرص الرسمية المتاحة أمام الجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية؛ ودور مؤسسات الرقابة على الموازنة، مثل: الهيئات التشريعية ومكاتب التدقيق الوطنية، في عملية الموازنة ذاتها.

يساعد المسح المجتمع المدني المحلي على تقييم حكومته والتشاور معها بشأن الإبلاغ وكيفية استخدام الأموال العامة. تغطّي النّسخة العاشرة هذه من مسح الميزانيّة المفتوحة 83 دولة.

تعرب شراكة الموازنة الدّوليّة (IBP) عن تضامنها العميق مع شركائها في المجتمع المدنيّ اللبنانيّ الذين يواصلون جهودهم الرّامية إلى تعزيز المساءلة في خضمّ الحرب الدّائرة في لبنان وتصاعد العنف في المنطقة. وتُبرز جهودهم، إلى جانب جهود الشّركاء في مختلف أنحاء المنطقة، الدّور المحوريّ للمجتمع المدنيّ في ترسيخ المساءلة في أكثر السّياقات صعوبة واضطرابا.

قم بزيارة www.internationalbudget.org/open-budget-survey لمزيد من المعلومات، بما في ذلك منهجيّة مسح الميزانيّة المفتوحة (OBS) الكاملة، والنّتائج لجميع البلدان التي شملها المسح، ومستكشف البيانات.

الشفافية

يقيس هذا الجزء من مسح الموازنة المفتوحة إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها ويتم تقييم **مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها** باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 0 إلى 100 . **يشير مؤشّر الشّفافية البالغ 61 أو أعلى إلى أنّ الدّولة تنشر كمّية كافية من معلومات الميزانيّة، وأن هذه المعلومات توفّر تغطية ذات مغزى للبيانات الماليّة الأساسيّة، ممّا يتيح للجمهور فهم قرارات الميزانيّة الحكوميّة ويدعم النّقاش العام المستنير حول السّياسة الماليّة.**

حصل لبنان على درجة شفافية **22** (من 100)

مقارنة درجة الشفافية لبنان مع الدول الأخرى

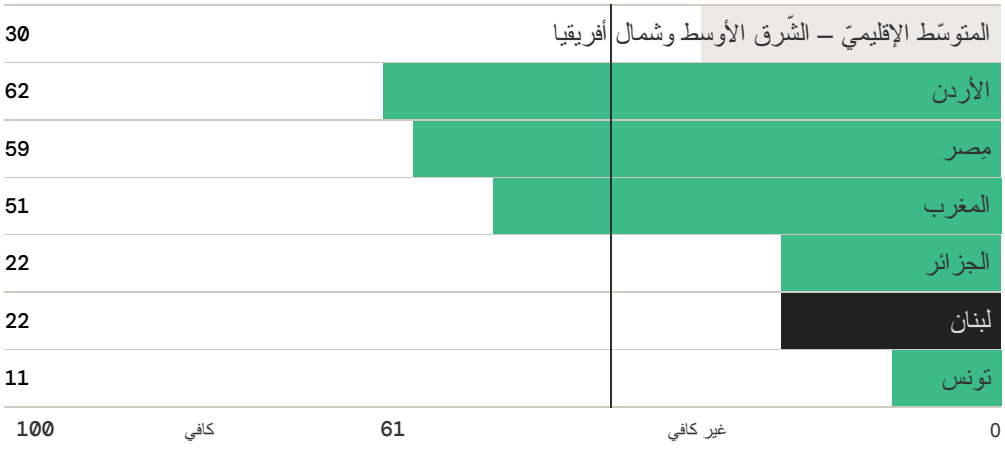

كيف تغيرت درجة الشفافية في لبنان بمرور الوقت؟

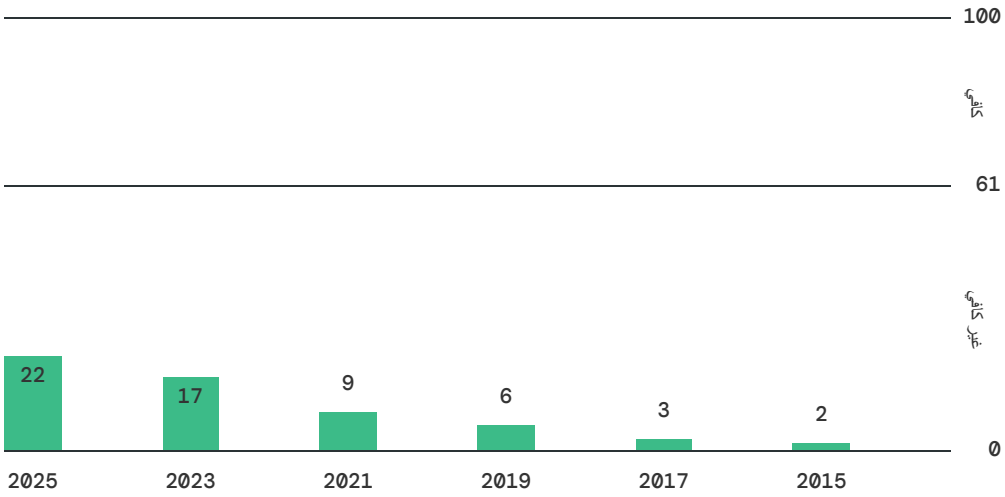

توفر وثائق الموازنة للجمهور

المفتاح

- متاح للجمهور
- تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
- لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2015	2017	2019	2021	2023	2025
البيان التمهيدي للموازنة	⊘	●	⊘	⊘	⊘	⊘
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	⊘	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	●	●	●	●
التقارير السنوية	●	●	●	●	⊘	⊘
المراجعة نصف السنوية	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
تقرير نهاية السنة	●	●	●	⊘	⊘	⊘
تقرير التدقيق	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘

ما مدى شمولية محتوى وثائق الموازنة التي اتاحها لبنان للجمهور؟

المفتاح

100 / 61-100

100 / 41-60

100 / 1-40

وثيقة الموازنة الرئيسية	الغرض من المستند ومحتوياته	السنة المالية التي تم تقييمها	درجة محتوى المستند
البيان التمهيدي للموازنة	كشف المعلمات الواسعة للسياسات المالية قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتحديد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.	2025	لم يتم إنتاجها
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفاصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.	2025	30
الموازنة المقررة	الموازنة التي تم اعتمادها من السلطة التشريعية.	2024	72
موازنة المواطنين	إصدار مبسط وأقل فنيةً لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة التابعين للحكومة مصمم خصيصًا لنقل المعلومات الرئيسية إلى الجمهور.	2024	75
التقارير السنوية	تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها والديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ والتي يتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.	2024	لم يتم إنتاجها
المراجعة نصف السنوية	تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف السنة المالية بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية وتوقعات نتائج الموازنة.	2024	لم يتم إنتاجها
تقرير نهاية السنة	يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية السنة المالية ويحتوي على تقييم للتقدم المحرز في إنجاز أهداف سياسة الموازنة.	2023	لم يتم إنتاجها
تقرير التدقيق	صادر عن جهاز الرقابة العليا، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.	2022	لم يتم إنتاجها

درجة الشفافية في لبنان(**22**) لعام 2025 قريب من الدرجة التي حصل عليها في عام 2023

ما الذي تغير في عام 2025؟

عمل لبنان على زيادة اتاحة المعلومات حول الموازنة عن طريق ما يلي:

- نشر الموازنة المقررة على الإنترنت.
- نشر موازنة المواطنين على الإنترنت في الوقت المناسب.

التوصيات

يجب على لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- إعداد ونشر بيان ما قبل الموازنة، والتّقارير السّنويّة، والمراجعة النّصف سنويّة، وتقرير نهاية العام، وتقرير التّدقيق (ديوان المحاسبة اللبنانيّ) إلكترونيًا وفي الوقت المناسب.
- تحسين شموليّة مقترح موازنة السّلطة التّنفيذيّة من خلال توفير توقّعات اقتصاديّة كلّية أكثر تفصيلًا ومعلومات تاريخيّة عن الموازنة (موازنة السّنتين الماليّتين السّابقتين وما قبلها) (BY-2 and earlier)، وإدراج مزيد من الإفصاح عن افتراضات التوقّعات، وتحليل الحساسيّة (sensitivity analysis)، وبيانات الإنفاق التّاريخيّة، وبيانات الدّين.
- تحسين شموليّة الموازنة المعتمدة من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلاً حول نفقات البرامج ومستويات الدّين وخدمته. كذلك، تعزيز موازنة المواطنين من خلال نشر نسخ مبسّطة وسهلة الفهم للمواطنين طوال دورة الموازنة، وتحسين الآليّات المستخدمة لتحديد احتياجات الجمهور من معلومات الموازنة والاستجابة لها.

مشاركة الجمهور

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الحكم وتعتبر المشاركة العامة الشاملة أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بزيادة شفافية الموازنة.

يقيس مسح الميزانيّة المفتوحة (OBS) مدى توفير الحكومات لفرص رسميّة وفعّالة لمشاركة الجمهور في مختلف مراحل عمليّة إعداد الميزانيّة. ويدرس المؤشّر ممارسات المشاركة التي تتبعها السّلطة التّنفيذية للحكومة المركزيّة (بما في ذلك الوزارات المعنيّة)، والسّلطة التشريعيّة، والهيئة العليا للرّقابة الماليّة، مع الإقرار بإمكانيّة حدوث المشاركة عبر مؤسّسات مختلفة. كما يقيّم مسح الميزانيّة المفتوحة، من خلال استخدام 18 مؤشرًا متساوي الأهمّية، ما إذا كانت آليّات المشاركة هذه مناسبة من حيث التّوقيت، والشّمولية، والشّفافية، والاستجابة، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالميّة للشّفافية الماليّة (GIFT) الخاصّة بمشاركة الجمهور في السّياسات الماليّة. ويتمّ تقييم كلّ دولة على مقياس من 0 إلى 100، ممّا يعكس قوّة ممارساتها الرّسمية لمشاركة الجمهور عبر مختلف المؤسّسات وطوال عمليّة إعداد الميزانيّة.

الدرجة التي حصل عليها لبنان في المشاركة العامة هي **0** (من 100).

مقارنة مشاركة الجمهور في لبنان مع الدول الأخرى

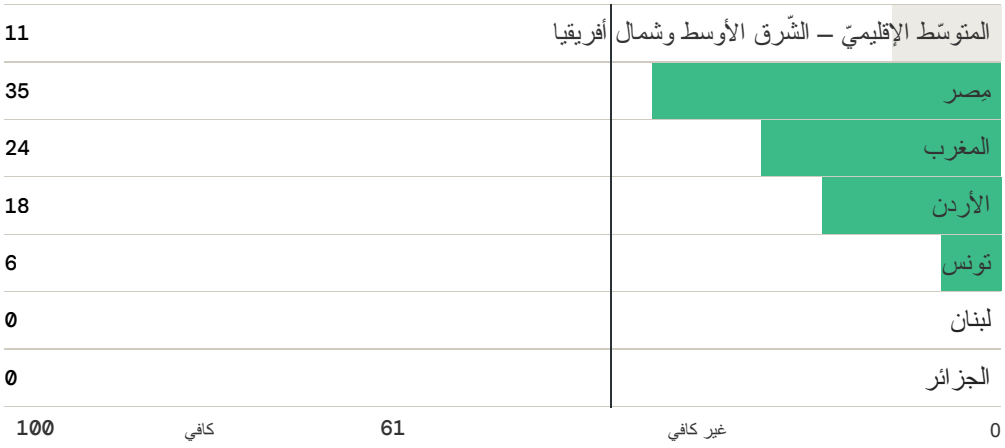

لمزيد من المعلومات حول ممارسات مشاركة الجمهور الجيدة من جميع أنحاء العالم، يرجى مراجعة هنا

حجم فرص مشاركة الجمهور في عملية الموازنة

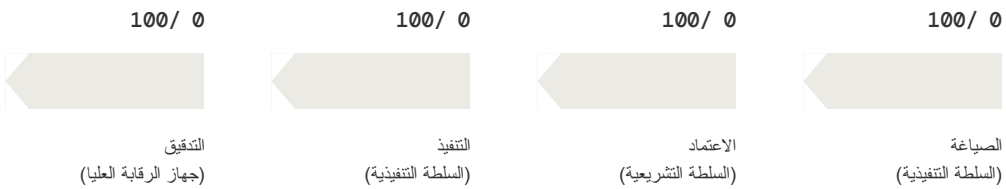

المفتاح **0-40**: عدد قليل **41-60**: محدود **61-100**: مناسب

التوصيات

ينبغي لوزارة الماليّة اللبنانيّة، من أجل ضمان مشاركة عامّة فعّالة في عمليّة إعداد الموازنة، إعطاء الأولوية للإجراءات التّالية:

- وضع آليات تجريبية لإشراك الجمهور أثناء صياغة الموازنة ورصد تنفيذ الموازنة.
- الانخراط الفعّال مع المجتمعات المهمّشة، بشكل مباشر أو من خلال منظّمات المجتمع المدنيّ التي تمثّلها.

يجب على البرلمان في لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات:

- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى مقترح الموازنة قبل اعتماده.
- السماح للأفراد من الجمهور أو من منظمات المجتمع المدني بالإدلاء بقولهم أثناء جلسات الاستماع إلى تقرير التدقيق.

يجب على ديوان المحاسبة في لبنان وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عملية الموازنة:

- وضع آليات رسمية للجمهور للمساعدة في وضع برنامج التدقيق الخاص به والمشاركة في تحقيقات التدقيق ذات الصلة.

الرقابة على الموازنة

يدرس مسح الميزانيّة المفتوحة (OBS) دور الهيئات التّشريعيّة والأجهزة العليا للرّقابة الماليّة في الإشراف على عمليّة إعداد الميزانيّة، بما في ذلك مدى فعاليّتها في تدقيق مقترحات الميزانيّة، ومراقبة تنفيذها، ومراجعة حسابات الحكومة. كما يقيّم مسح الميزانيّة المفتوحة، من خلال استخدام 18 مؤشرًا متساوي الأهمّية، مدى صلابة هذه الهيئات الرّقابيّة واستقلاليّتها، ويمنح كلّ دولة درجة من 0 إلى 100. وإضافةً إلى ذلك، يقوم المسح بجمع معلومات تكميليّة حول وجود ودور المؤسّسات الماليّة المستقلّة، التي يمكن أن تسهم في نقاش مستنير وتعزيز الرّقابة على السّياسة الماليّة (انظر المربّع أدناه).

توفر الهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا في لبنان رقابة ضعيفة خلال عملية الموازنة مع درجة رقابة مركبة **28** (من 100). وفيما يلي نطاق الرقابة على كل مؤسسة على حدة:

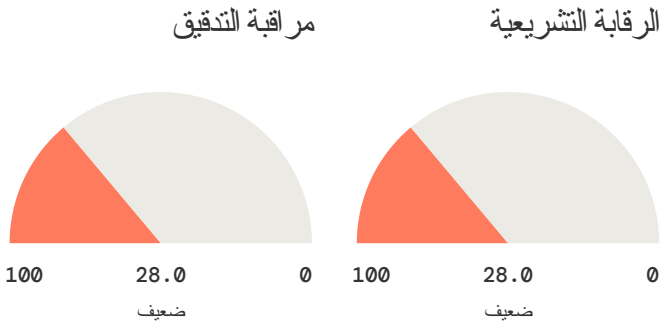

المفتاح **0-40**: عدد قليل **41-60**: محدود **61-100**: مناسب

التوصيات

يوفر البرلمان في لبنان رقابة محدود خلال مرحلة التخطيط للموازنة ورقابة ضعيف أثناء مرحلة التنفيذ، ولتحسين الرقابة يجب ووضع الإجراءات التالية كأولويات:

- يتعين على السلطة التشريعية مناقشة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية واعتماد التوصيات الخاصة بالموازنة القادمة.
- يتعين على السلطة التشريعية اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بداية عام الموازنة.
- يتعين على اللجان التشريعية فحص تنفيذ الموازنة السنوية ونشر التقارير ونتائجها علي الإنترنت.
- خلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة أثناء سنة الموازنة أو إنفاق إي إيرادات غير متوقعة أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الإيرادات.

- يتعين على اللجنة التشريعية فحص تقرير التدقيق ونشر التقرير ونتائجه علي الإنترنت.

من أجل تعزيز الاستقلال وتحسين الرقابة على التدقيق من قبل ديوان المحاسبة في لبنان، يوصى باتخاذ الإجراءات التالية:

- يتعين الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين رئيس جهاز الرقابة العليا.
- ضمان أن يكون لدى جهاز الرقابة العليا التمويل الكافي لأداء مهامه، على النحو الذي تحدده أي جهة مستقلة (على سبيل المثال، السلطة التشريعية أو القضائية).
- ضمان مراجعة عمليات التدقيق من قبل وكالة مستقلة.

فوائد إنشاء مؤسّسات مالية مستقلّة

لبنان ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة، يتز

تحظى المؤسّسات الماليّة المستقلّة باعتراف واسع النّطاق باعتبارها مصادر معلومات قيّمة ومستقلّة وغير حزبية للسّلطة التنفيذية و/أو البرلمان خلال عمليّة إعداد الميزانيّة.

لا يتم تسجيل هذه المؤشرات في مسح الموازنة المفتوحة.

المنهجية

- لم يتم تقييم سوى الوثائق المنشورة والأحداث والأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى 31 ديسمبر 2024 في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2025.

- ويستند المسح إلى استبيان تم إجراءه في كل دولة بواسطة خبير استشاري مستقل في الموازنة:
  Iskandar Boustany - Julien Courson
  Transparency International - Lebanon
  Achrafieh - Beirut - Sodeco Square - Bloc B - 4th Floor
  transparency@transparency-lebanon.org
- لتعزيز البحث بشكل أكبر، في لبنان تتمّ مراجعة مسودّة الاستبيان من قبل ممثّل عن وزارة المالية.